مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9624

الثلاثاء، 14 أيار/مايو 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد أفونسو	(موزامبيق)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد قواوي
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيدة ديم لابي
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ماكنتاير
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيمونوف
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افْتُتِحَت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد خان.

السيد خان (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم أن تتاح لي الفرصة مرة أخرى لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن صباح هذا اليوم. وأود أن أتقدم بالشكر لأخي سعادة الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة على حضوره.

قبل عامين ونصف، أتيحت لي الفرصة لأول مرة لتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة في ليبيا (انظر S/PV.8911)، وفي تلك الملاحظات، ومن منظور ليبيا، دعوت إلى ما كان في الواقع نقلة نوعية: تفاعلية جديدة وبناءة مع المجلس. وأكدت لجميع الأعضاء في ذلك اليوم أنني سأعطي الأولوية للإحالات التي يقدمها المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية وأنني سأبذل قصارى جهدي لضمان توفير المزيد من الموارد للحالات التي يحيلها المجلس. كما أعربت عن رأي مفاده أنه سمح للحالتين في ليبيا ودارفور بالانجراف لفترة أطول من اللازم، وكنت ملتزما ببذل قصارى جهدي مع الزملاء الذين يعملون في المكتب لتغيير الأمور، وإحداث حركة تفاعلية جديدة وتحقيق نتائج موثوقة ومؤثرة يمكن أن نقدمها للشعب الليبي والضحايا هناك والمجلس. وبعد ستة أشهر من تلك الإحاطة الأولية، حددت وقدمت استراتيجية مجددة فيما يتعلق بليبيا (انظر S/PV.9024). وفصلت أربعة خطوط رئيسية للتحقيق سنمضي بها قدما من أجل تحقيق نتائج مجدية، وحددت علنا المعايير التي ستطبق على عملنا حتى نتمكن بشكل جماعي من قياس التقدم المحرز نحو العدالة والمساءلة وسيادة القانون وحتى نتمكن أيضا من أن نناقش بصراحة التحديات التي يمكننا التصدي لها معا.

وأرى بكل احترام أننا قمنا بالفعل خلال الأشهر الـ 18 الماضية بإعادة تنشيط عملنا، ووضعنا أساسا لتحقيق الأهداف التي حددتها في الرؤية الاستراتيجية التي فصلتها في نيسان/أبريل 2022. وعلى الرغم من أنني مقيد، بصفتي موظفا في المحكمة، في تفصيل كل التقدم الذي أحرز، يمكنني القول أننا أحرزنا تقدما كبيرا تمشيا مع الاستراتيجية المُجددة. وفي الأشهر الستة الماضية وحدها، كما ورد في التقرير الذي قدمناه إلى الأمانة العامة، أنجز فريق ليبيا الموحد 18 مهمة في ثلاث مناطق جغرافية. وجمع أكثر من 800 دليل، بما في ذلك مواد فيديو ومواد صوتية. وقد تطلب الأمر أكثر من 30 مقابلة وبيان فحص، وأحرزنا تقدما كبيرا فيما يتعلق بالجرائم المزعومة في مراكز الاحتجاز في الفترة 2014–2020. وواصلنا تقديم دعم محدد وملموس وهادف للإجراءات الوطنية التي تنطوي على جرائم ضد المهاجرين، وفي نهاية آذار/مارس، استضفت أعضاء فريق التحقيق المشترك في المقر الرئيسي في لاهاي، عندما شرحت أنا والفريق بالتفصيل كيف يمكننا تحقيق التآزر لضمان التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الأفراد الأضعف ومقاضاة مرتكبيها على النحو الواجب.

ويمضي عملنا قدما بسرعة متزايدة وبتركيز على محاولة تحقيق التوقعات المشروعة للمجلس والمدنيين – شعب ليبيا. واليوم، في تقريري السادس، هذا، إلى المجلس والسابع والعشرين في المجموع، أعتقد أننا وصلنا إلى لحظة تاريخية بالإعلان عن خريطة طريق نحو ما يمكن أن يكون استكمال مرحلة التحقيق وفقا للقرار 1970 (2011). وبعرض خارطة الطريق، المفصلة بمزيد من التحديد في التقرير، أود أن أكون واضحا: إننا لا نتعجل أو نجد سبيلا للمخارجة بهدوء، ولا نحن ننذر بتقليص عملنا تدريجيا أو نجتزئه أو نفتقر إلى التركيز أو الطاقة أو النشاط. إننا لا نقول أننا لا نستطيع أن نحقق

نتائج. ذلك أمر لا يمكنني أن أقبله مهنيا، ولا ينبغي للمجلس أن يقبله ولن يقبله، لأنه أحال مسألة خطيرة جدا إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب الفصل السابع، مدركا أن العدالة ضرورية لشعب ليبيا. بل إن خريطة الطريق التي أوردتها بالتفصيل في التقرير تمثل، في اعتقادي، رؤية حقيقية وديناميةللوفاء بالولاية التي عهد بها المجلس إلينا. وهي تفصّل مجموعة مركزة من الأنشطة التي سنقوم بتنفيذها، إن شاء الله، في الأشهر الثمانية عشر المقبلة وما بعدها، لتوسيع نطاق تأثير عملنا في الوضع في ليبيا بشكل كبير. وخريطة الطريق هي عمل جماعي؛ فنحن لسنا الجهة الوحيدة الفاعلة على المستوى الدولي. وعلينا أن نعمل جنباً إلى جنب مع السلطات في ليبيا ومع المجلس ومع جميع الدول الأطراف.

وهناك إيجابيات في هذا الصدد. ففي الشهر الماضي، قامت نائبتي نزهة شميم خان، نائبة المدعي العام للمحكمة المسؤولة عن الحالة في ليبيا، ببعثة ناجحة إلى طرابلس وعقدت اجتماعاً مثمراً مع النائب العام واجتمعت مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في طرابلس، وكذلك في تونس العاصمة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، أُجري أكثر من 25 اتصالاً من هذا القبيل بين مكتبي ومنظمات المجتمع المدني، ومع المجتمع المدني الليبي على وجه الخصوص. كما واصلنا الحوار مع المجلس من خلال جلسات إحاطة على مستوى العمل في الشهر الماضي، حيث قمنا بتحديد الخطوط العريضة لخريطة الطريق المقترحة ومحاولة بلورتها وإعطاء المزيد من التفاصيل بشأنها.

وبناءً على ذلك، أعرض بكل احترام مرحلتين رئيسيتين مفصلتين في الوثيقة المكتوبة.

المرحلة الأولى هي النية – ما هو مأمول – وما هو مستهدف باختتام مرحلة التحقيق خلال الفترة من الآن وحتى نهاية عام 2025. وهذه هي مرحلة التحقيقات في الحالة. وبالطبع، لن يكون الأمر سهلاً؛ حيث سيتطلب ذلك من مكتبي، وكذلك من السلطات في ليبيا، تعاونًا وصراحةً وموقفًا واثقا من القدرة على الإنجاز. غير أننا نأمل أن تؤدي تلك الفترة إلى تقديم المزيد من الطلبات الإضافية لإصدار مذكرات توقيف وإلى دعم أكبر من مكتبي للإجراءات الوطنية في ليبيا.

إن مبدأ التكامل هو ركيزة يقوم عليها نظام روما الأساسي، ولكن تقاسم الأعباء مرتبط بمبدأ التكامل هذا؛ وهو ينطوي على محاولة الفهم من جانب الزملاء الليبيين، بمن فيهم المدعي العام الليبي، لتحديد أين تكمن مشاكلهم، ومحاولة المضي قدما في هذا المبدأ الذي ينص على أن سيادة القانون يمكن أن تكون فعالة ويجب تطبيقها على قدم المساواة. وبالإضافة إلى ذلك، وارتباطاً بذلك – ومرة أخرى، يتطلب الأمر عملاً وتركيزاً – ونحاول تحسين وتنشيط نهجنا إزاء تعقب الهاربين من العدالة والقبض عليهم. وبمساعدة الزملاء في قلم المحكمة، سيكون الهدف هو تفعيل مذكرات التوقيف وبدء الإجراءات الأولية على الأقل أمام المحكمة فيما يتعلق بمذكرة واحدة على الأقل بحلول نهاية العام المقبل.

ويتعلق الجزء الثاني بالجوانب القضائية وتلك المتعلقة بمبدأ التكامل. وإذا سارت الأمور كما هو مخطط لها، فإننا نريد بعد نهاية عام 2025، أن نتحرك في هذا الشأن ونحاول مساعدة ليبيا ودعمها. ويمكن أن يبدأ ذلك من الآن – من خلال تقديم المساعدة التقنية وتقاسم الأعباء والتدريب والدراية الفنية واستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والمهارات التقنية المطلوبة لإعداد هذه النوعية من القضايا – والتركيز مرة أخرى مع الزملاء الليبيين على الاعتقال والتعقب.

وبالتوازي مع كل ذلك، نريد، على كل المستويات، تعميق علاقتنا مع السلطات الليبية في ظل مبدأ التكامل؛ فلا يمكن أن يكون التكامل فقط مع النائب العام ونائبة المدعي العام أو معي أنا وأفراد آخرين. بل يجب أن يتغلغل في جميع مستويات السلطات الليبية، ويجب أن يعلموا أن لديهم في مكتب المدعي العام رجالاً ونساءً لا تحركهم أي إملاءات أو مصالح سياسية، بل يحاولون حقاً إحياء مبدأ المساواة أمام القانون وإعطاء معنى لذلك ولقيمة الأرواح التي أزهقت في ليبيا حتى الآن.

ومما يشكل أهمية بالغة، فإنني أعتقد أن خريطة الطريق شيء يمكن لضحايا ليبيا أن يتطلعوا إليه، ليس على أنه محض حشو أو

كلام فارغ بل كشيء ذي مغزى وتأثير لتعزيز حقهم في العدالة. وأعتقد أنها تمثل فرصة للوفاء بالقرار 1970 (2011) الذي اتخذه المجلس في عام 2011، على نحو مجد. ومع ذلك، فإن ذلك ليس أمراً مفروغاً منه لأننا بحاجة إلى استمرار زيادة الدعم الذي تقدمه ليبيا. وعلينا أن نسير معاً جنباً إلى جنب، ليس من أجل مصالحنا الفردية أو مصالح المحكمة الجنائية الدولية أو من أجل حكومة ما، بل من أجل مصالح البشرية والشعب الليبي.

وأعتقد أنه في الآونة الأخيرة كانت لدينا أخبار إيجابية للغاية: فقد أصدرت السلطات الليبية تأشيرات دخول تسمح بالدخول أكثر من مرة سمحت لنائبتي بالذهاب إلى ليبيا الشهر الماضي. وكانت هناك أيضاً بعثات في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي؛ كما ذهب خبراء الأدلة الجنائية في العام الماضي. وأعتقد أن الاجتماع الذي عقد بين نائبة المدعي العام نزهة شميم خان ومعالي السيد الصديق الصور، النائب العام، كان في غاية الأهمية، خاصة فيما يتعلق بتقاسم الأعباء والصراحة فيما يتعلق بما يمكننا القيام به والأدوار المتبادلة بين السلطات والمحكمة الجنائية الدولية، وفيما يتعلق ببدء وتعميق الحوار الذي من شأنه أن يعزز ليس فقط سيادة القانون؛ بل نأمل أن نعمل معاً ونساعد في تعزيز مكتب النائب العام أيضاً، إذا كان هذا التعاون والمساعدة الفنية أمراً ترغب السلطات الليبية في الاستفادة منه.

ونتوقع في الفترة القادمة أن تكون هناك بعثات أخرى لأعضاء مكتبي إلى طرابلس. وأعتقد أن هناك حماساً – ولا أعتقد أن هذا الكلام مبالغ فيه – حول افتتاحنا لمكتب في طرابلس. وأعتقد أن القيام بذلك سيساعد على التكامل وسيساعد في التحقيقات وسيساعد على الوفاء بالقرار 1970 (2011) والتزامات نظام روما الأساسي. ولذلك، هناك الكثير من الأخبار الإيجابية، بالنظر إلى ما قلته سابقاً حول الصعوبات الناجمة عن عدم وجود تأشيرات دخول.

وبالإضافة إلى الاجتماع مع النائب العام، لا يسعني إلا أن أحيي وأشكر بشكل إيجابي سعادة السيد زياد دغيم، سفير ليبيا لدى مملكة هولندا. وأعتقد أن مجيئه كان إيذانا بمزيد من الصراحة والشراكة والحوار، وهو ما نلمسه في مجال التعاون. وأود أن أحييه وأحيي السلطات الليبية على هذا التغيير.

ولكن المضي قدما يتطلب حلولاً لا مشاكل مع كل حل يتم تقديمه. هذا اختيار؛ وهو أيضًا أسلوب تفكير، من جانب مكتبي ومن الليبيين. فالعالم به أوجه نقص كبيرة. والقانون به بعض المتطلبات الأساسية التي لا يمكن التملص منها أو تمييعها، ولكن يمكن أن تكون حلاً للمشاكل الموجودة.

وفي إحاطتي الأولى التي قدمتها للمجلس بشأن هذه الحالة، كانت أمنياتي ودعواتي وتلميحاتي بأن تكون هناك فرصة سانحة وأنه إذا كان هناك قضية يمكن أن توحد المجلس، فقد كنت أعتقد وآمل – ربما بسذاجة – أن تكون هي قضية العدالة الجنائية الدولية. هل هناك أي دولة تؤيد الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية؟ هل هناك أي دولة لا تريد أن تكون حامية للمستضعفين؟ هل هناك أي دولة لا تريد أن تكون إلى جانب الشرعية وضد أنواع الانتهاكات التي نراها في العديد من أنحاء العالم؟ وبغض النظر عن كل الصعوبات التي تحيط بنا في عالم غالبًا ما يعاني من أوجه الاختلال، عالم يشعر فيه الكثير من الناس بأنهم معرضون لأخطار، ما زلت أعتقد أن هذا الأمر يتيح لنا فرصة – إذا عملنا معًا وإذا أدركنا أن استمرار العمل كالمعتاد سيقودنا إلى الهاوية وما بعدها – للقيام بالشيء الصحيح، للنظر إلى الأشخاص الذين لا يملكون مأوى يذكر والذين عانوا بشكل هائل لأسباب مختلفة كثيرة وتحديد أن سيادة القانون يجب أن تعني لهم الكثير.

ولذلك، لا تزال هناك حاجة إلى تحول في النموذج الفكري. ولن يتحقق ذلك بكلمات أو استراتيجية أو خريطة طريق. وهو شيء يجب علينا جميعاً – كدول فرادى، وكمجلس، وكليبيا وكمكتبي – أن نفعله، أي أن نحاول حقاً أن نكون خداماً لشيء أكبر من أنفسنا. وإذا استطعنا أن نسمح للقانون بأن يتنفس في هذه اللحظة، وإذا استطعنا أن ندرك أن الدول المختلفة والمصالح المختلفة لديها حالات معينة صعبة سياسيا بالنسبة لها، ولكننا ندرك أن هناك قيمة في محكمة جنائية دولية ليست

جزءاً من الخطاب السياسي، ولكنها تحاول وتسعى إلى أن تصم آذانها عن الضجيج وتطبق شيئاً ينبغي أن يكون أصيلاً وقيماً، وهو معيار السلوك الإنساني الذي ينبغي أن يربطنا جميعاً، لإبعادنا عن تلك الهاوية التي ذكرتها، فقد تكون هذه لحظة استفاقة لتغيير الاتجاه. وإلا، عند النظر إلى ليبيا، وعند النظر إلى حالات أخرى في العالم، سواء كانت أوكرانيا أو فلسطين أو الروهينغيا أو أي مكان آخر يرغب المرء في النظر إليه، فإننا نرى مشاكل. وهذا هو الوقت المناسب لكي يتاح متنفّس للقانون، كما رأى المجلس، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً للاستقرار والسلام والأمن الدوليين، وهي مسؤوليات مباشرة للمجلس.

ولكي نفعل ذلك، علينا أن نفهم أن نظام روما الأساسي، واتفاقيات جنيف، والقانون الدولي العرفي، وميثاق الأمم المتحدة، تشكل جزءاً من نسيج الحضارة الذي سيمكننا من النجاة من هذا الطقس العاصف الحالي، وهذه اللحظة الراهنة المحفوفة بالمخاطر التي نواجهها. وإذا كنا واقعيين وصادقين بشأن أهمية كل حياة بشرية بنفس القدر، فيجب أن تنطبق سيادة القانون في ليبيا، كما يجب أن تنطبق في كل حالة أخرى. ولا يمكننا أن نفعل ذلك إلا بمساعدة المجلس ودعمه وتضامنه لأمر يمكن أن يصبح لولا ذلك خارجاً عن السياق – ولكنه أمر لا يمكن أن يكون خارج السياق، وهذا هو القانون.

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي. وأظل دائماً مستعداً وراغباً في العمل مع السلطات الليبية ومع المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المدعي العام خان على إحاطته المهمة.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): تود سويسرا أن تشكر المدعي العام على إحاطته وعلى عرض تقريره السابع والعشرين عن الحالة في ليبيا، عملاً بالولاية الواردة في القرار 1970 (2011).

يكتسي التقرير أهمية خاصة، لأنه لا يتناول التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة فحسب، بل يتناول أيضاً الآفاق المستقبلية، خاصة باقتراح خريطة طريق لاستكمال أنشطة التحقيق التي يضطلع بها المكتب فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، إن التقدم المطرد والكبير المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المجددة يشكل معلماً هاماً على الطريق نحو المساءلة في ليبيا. وتشير سويسرا مع الاهتمام إلى التقدم المحرز في مسارات التحقيق الأربعة. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى التقدم المحرز في جمع وتحليل الأدلة المتعلقة بالجرائم المرتكبة في مراكز الاحتجاز، وكذلك إلى المساعدة المقدمة لدول ثالثة في محاكماتها الوطنية المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. ونقدر أيضاً التركيز على الدعم النفسي الاجتماعي للضحايا والمساعدة الطبية والأمنية للشهود، بالتعاون مع السلطات المحلية.

ثانياً، يشهد وضع خريطة طريق لاستكمال مرحلة التحقيق على التزام المكتب بمتابعة أنشطته بأهداف واضحة ودقيقة. بيد أن من الضروري التشاور بشكل وثيق مع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الضحايا والناجون، في تنفيذ أي استراتيجية للإنجاز. ونلاحظ أن التخطيط لاستكمال التحقيقات لا يعني تخفيض أنشطة المكتب، بل يعني تكثيف جهود التحقيق. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي يبذلها المكتب لتعزيز التعاون مع السلطات الليبية وفقاً لمبدأ التكامل، بعد فترة التحقيق أيضاً، ونشجعها.

ثالثاً، إن التعاون أمر أساسي في تمكين المحكمة من الوفاء بولايتها. ونحيط علماً بمنح التأشيرات وبمختلف الزيارات والتبادلات الهامة التي جرت خلال الفترة قيد الاستعراض مع السلطات الليبية، لا سيما النائب العام لليبيا. ونأمل أن نرى استمراراً للجهود في هذا الاتجاه، تطبيقاً للقرار 1970 (2011). ونرحب بتعاون المكتب الواسع النطاق مع الدول الثالثة، خاصة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. علاوة على ذلك، نشدد على أهمية التعاون الفعال والمفيد مع المجتمع المدني والمجتمعات المتضررة والضحايا. ونكرر الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء القيود المفروضة على المجتمع المدني في ليبيا.

فلا يمكن للمحكمة أن تفي بالولاية التي أنطناها بها إلا إذا حظيت بدعم قوي. ونؤكد من جديد دعمنا غير المشروط للمحكمة باعتبارها مؤسسة قضائية مستقلة ومحايدة، ونتعهد بأننا سنواصل تنفيذ التزاماتنا في مجال التعاون بموجب نظام روما الأساسي. ونؤكد من جديد التزامنا بالتمسك بالمبادئ والقيم المكرسة في نظام روما الأساسي والدفاع عنها والحفاظ على نزاهة المحكمة، دون أن تثنيها أي تهديدات أو تدابير صريحة تُتخذ ضدها وضد مسؤوليها ومن يتعاونون معها. وندعو الدول إلى الامتناع عن ممارسة أي شكل من أشكال الضغط ونصر على أن جميع المحاولات الرامية إلى عرقلة موظفي المحكمة أو تخويفهم أو التأثير عليهم دون مبرر يجب أن تتوقف فوراً. ونذكر بأن نظام روما الأساسي يحظر هذه الاعتداءات على إقامة العدل في المحكمة. إن المحكمة، من خلال الوفاء بولايتها، تسهم إسهاماً مهماً في تحقيق السلام الدائم والمصالحة. وتقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة في ضمان تمكنها من تحقيق العدالة بفعالية.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المدعي العام خان على الإحاطة التي قدمها لنا بشأن التقرير السابع والعشرين عن الحالة في ليبيا، وهو التقرير السادس له. وأرحب أيضاً بالسفير السني، الممثل الدائم لليبيا، في جلسة اليوم.

لقد مرت 13 عاماً منذ أن أحال المجلس هذه القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وشرعت المحكمة في تحقيقات لا تقتصر على أعمال العنف التي وقعت في عام 2011، ولكنها تشمل أيضاً المسائل المتعلقة بمرافق الاحتجاز، والجرائم المتعلقة بعمليات الفترة 2014–2020 والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، في إطار الولاية بموجب القرار 1970 (2011).

تقدر اليابان جهود التحقيق التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية وتؤيد اعتقاد المدعي العام بأنه ينبغي ألا يُنظر إلى هذه الجهود على أنها قصص لا نهاية لها. إن تحقيق أهداف الولاية التي أنشأها المجلس يكتسي أهمية بالغة في المشهد السياسي الدولي الحالي.

وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بخريطة الطريق نحو استكمال مرحلة التحقيق فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. ونحيط علماً بأن خريطة الطريق تتضمن خطة هامة للأنشطة خلال الأشهر الثمانية عشر المقبلة، بما في ذلك الدعم المكثف الذي ستقدمه المحكمة للمحاكمات المتعددة في المحاكم الوطنية. ونود أيضاً أن نسلّط الضوء على أن خريطة الطريق تغطي أيضاً الدور المستمر للمحكمة في المرحلتين القضائية والتكاملية، حتى بعد الانتهاء من التحقيق في نهاية عام 2025.

وفي الوقت نفسه، نود أن نذكر بأن الحالة الإنساني وحالة حقوق الإنسان في ليبيا لا تزال تثير القلق وسط تزايد عدم الاستقرار في المنطقة. وشدد البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في وقت سابق من هذا الشهر (SC/15690) على أهمية تهيئة بيئة آمنة لمنظمات المجتمع المدني. ومن المهم في هذا السياق ضمان أن تعمل المحكمة الجنائية الدولية بشكل وثيق مع المجتمعات المتضررة وأن تعمق الشراكات مع الدول والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية خلال عملية استكمال مرحلة التحقيق من أجل تحقيق المساءلة للشعب الليبي. ونشدد أيضاً على الأهمية الحاسمة للمشاركة المستمرة والكبيرة مع هذه الفئات، بما في ذلك الضحايا، خلال المراحل المقبلة من العمليات القضائية والتكاملية لتحقيق العدالة، حتى في ضوء المأزق السياسي.

وفيما يتعلق بالإجراءات، وبما أن هذه هي الحالة الأولى التي يشهد فيها مجلس الأمن استكمال مرحلة تحقيق للمحكمة الجنائية الدولية بموجب ولاية أناطها المجلس من خلال إصدار قرار، فإننا نسلم بضرورة أن ينظر المجلس في اتخاذ إجراء مناسب ليعكس ذلك الانتقال. وقد يشمل ذلك النظر في متطلبات تقديم مكتب المدعي العام للتقارير بعد عام 2025.

وقبل أن أختتم بياني، نود أن نرحب بتحسن تعاون السلطات الليبية، على النحو الذي أبرزه التقرير، بما في ذلك إصدار تأشيرات الدخول المتعدد والمشاركة المباشرة مع السلطات القانونية الليبية. ونحيط علما أيضا بأن خريطة الطريق لاستكمال مرحلة التحقيق قد وضعت بالتشاور مع السلطات الليبية، ونعرب عن أملنا في أن يزداد

التعاون والجهود الرامية إلى تحقيق التكامل، على النحو المبين في خريطة الطريق.

وينبغي أن يؤدي الإنجاز الناجح لمرحلة التحقيق إلى تحسين العدالة في ظل سيادة القانون والمضي قدما بمكافحة الإفلات من العقاب. وكما أشار المدعي العام في ختام إحاطته – يجب تطبيق سيادة القانون في ليبيا وفي بقية دول العالم. وتقف اليابان دائما على استعداد لدعم المحكمة في الاضطلاع بدورها الحاسم.

السيد ماكنتاير (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المدعي العام خان على إحاطته اليوم بشأن التقرير السابع والعشرين لمكتبه عن الحالة في ليبيا. وتكرر المملكة المتحدة تأكيد دعمها للتحقيق الجاري وترحب بالتقرير الأخير للمدعي العام المقدم إلى المجلس.

كان من دواعي سرور المملكة المتحدة أن تقرأ في التقرير التقدم المحرز في التحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونلاحظ، على وجه الخصوص، العدد الكبير من البعثات والعمل الميداني الموسع الذي اضطلع به المكتب خلال الأشهر الستة الماضية. ونرحب ترحيبا خاصا بزيارة المدعية العامة نزهة شميم خان إلى طرابلس وتونس في نيسان/أبريل من هذا العام بغية التواصل مباشرة مع مجموعات الضحايا.

ونرحب أيضا بنشر خريطة الطريق التي تحدد مسارا واضحا لاستكمال مرحلة التحقيق. وقد سرنا أن نقرأ في التقرير أن المكتب سعى بنشاط إلى الحصول على معلومات من الشركاء من المجتمع المدني والضحايا وممثليهم وأخذ آراءهم في الاعتبار أثناء وضع خريطة الطريق.

ونتفق مع المدعي العام على أنه بغية تحقيق الأهداف المحددة في خريطة الطريق، سيظل التعاون النشط من جانب السلطات الليبية ضروريا. ولذلك، نرحب بالأنباء التي تفيد بأن التعاون والتآزر مع ليبيا قد ازداد زيادة كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن الواضح أن التعاون المستدام سيكون مطلوبا من أجل دعم استكمال مرحلة التحقيق بحلول نهاية عام 2025 وضمان النجاح بعد ذلك.

كما سررنا أن نسمع اليوم عن خطة لإنشاء مكتب اتصال في طرابلس. ونأمل أن يدعم ذلك الانتقال من مرحلة التحقيق، وأن ييسر تبادل المعلومات الأخرى، وأن يزيد من توطيد الشراكة بين ليبيا ومكتب المدعي العام.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزام المملكة المتحدة المستمر بالعمل مع مكتب المدعي العام ونحثه – وكذلك السلطات الليبية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وغيرها – على البناء على التقدم المحرز من أجل تحقيق العدالة لشعب ليبيا.

السيد سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المدعي العام خان على إحاطته لمجلس الأمن بشأن عمل مكتب المدعي العام بشأن الحالة في ليبيا.

إن للمحكمة الجنائية الدولية دورا مهما في نظام العدالة الدولي، ويدعم عمل المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا سعينا الجماعي لتحقيق المساءلة والسلام والأمن.

تشيد الولايات المتحدة بالتفاني الاستثنائي لموظفي المحكمة وجهودهم المتواصلة للتحقيق مع الأشخاص الأكثر مسؤولية عن الفظائع البشعة التي ارتكبت منذ شباط/فبراير 2011 ضد الشعب الليبي والأفراد الذين يجدون أنفسهم على الأراضي الليبية ومحاكمتهم.

ويُظهر التقرير الأخير للمدعي العام المقدم إلى المجلس إحراز تقدم كبير في الأشهر الستة الماضية. إن أنشطة التحقيق والتعاون التي يضطلع بها مكتب المدعي العام، بما في ذلك القيام بالعديد من البعثات إلى ليبيا، وتسريع وتيرة مشاركته مع السلطات الوطنية وزيادة تواصله مع الشركاء من المجتمع المدني، قد عززت أسس المساءلة في مواجهة التحديات المستمرة في ليبيا وبيئة عمل صعبة.

ونهنئ المدعي العام خان على زيادة الزخم حول التحقيقات في مجالات التحقيق الأربعة ذات الأولوية – تطوير المكتب لعملية صارمة لتحديد الأولويات، والاستعدادات الجارية نحو السعي إلى إصدار أوامر اعتقال إضافية، والجهود المبذولة لبدء إجراءات المحاكمة على وجه السرعة. ويكتسي تسريع وتيرة هذه الأنشطة أهمية أكبر مع اختتام

المكتب لمرحلة التحقيق، كجزء من تنفيذ استراتيجية المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا وخريطة الطريق.

وندعو السلطات الليبية إلى بذل المزيد من الجهد لدعم جهود المساءلة العالمية وتعزيزها وتوطيد التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك ضمان مثول جميع الأشخاص الذين صدرت بحقهم أوامر اعتقال أمام العدالة في أقرب وقت ممكن. يجب تقديم كبار المسؤولين السابقين في نظام القذافي إلى العدالة، مثل سيف الإسلام القذافي، الذي لا تزال هناك مذكرة توقيف صادرة بحقه عن المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

وتقدر الولايات المتحدة أيضا مع الامتنان المشاركة بين السلطات الليبية والمحكمة الجنائية الدولية في التعاون وتعزيز التكامل، عملا بالنهج ذي المسارين المحدد في وثيقة السياسات التي أصدرها المكتب مؤخرا بشأن التكامل والتعاون.

ونحث ليبيا على مواصلة التعاون تمشيا مع القرار 1970 (2011) في جميع جوانب التحقيقات الجارية، بما في ذلك إصدار تأشيرات دخول لتيسير العمل الميداني، والمشاركة المتكررة مع كبار المسؤولين الليبيين والخبراء التقنيين، وإنشاء مكتب ميداني في طرابلس.

كما نشجع التعاون المستمر وأنشطة التحقيق الجماعي عبر الفريق المشترك وتبادل المعلومات ثنائي الاتجاه مع السلطات الوطنية الأخرى التي تركز على الجرائم المرتكبة في ليبيا، ولا سيما تلك التي تؤثر على المهاجرين – وهو مجال يثير القلق شدد عليه المجلس في القرارات 2647 (2022) و 2702 (2023) و 2698 (2023). ونسلم بأهمية استمرار ذلك العمل بالتوازي مع الإجراءات القضائية أمام المحكمة وما بعدها.

وتثني الولايات المتحدة أيضا على مشاركة المجتمع المدني والناجين والتزام مكتب المدعي العام بتنفيذ النهج الواعية بآثار الصدمات. وترحب الولايات المتحدة بالاتصالات المتزايدة مع الضحايا ومنظمات المجتمع المدني في ليبيا باعتبارها حاسمة لتحقيق العدالة للضحايا الذين انتظروا وقتا طويلا جدا حتى يتم الاستماع إليهم.

يستحق الضحايا والناجون العدالة، التي يمكن أن تصبح قوة استقرار متينة لمستقبل ليبيا. ونعرب عن تقديرنا الخاص للتركيز على تمكين الضحايا والناجين وعلى حماية الشهود، بما في ذلك توفير الدعم النفسي والاجتماعي، الذي يجب أن يكون له أهمية قصوى أثناء إجراءات المحاكمة وبعدها. ونشجع أيضا أجهزة المحكمة على ضمان قدر أكبر من الشفافية والمشاركة للضحايا والمجتمعات المتضررة في عمل المحكمة.

ما زلنا نعتقد أن إنهاء حالة عدم اليقين السياسي وتعزيز المساءلة في ليبيا سيحققان الكثير نحو معالجة عدم الاستقرار المزمن في ليبيا، بما في ذلك تعبئة الجماعات المسلحة. ستستمر انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ما لم تتخذ خطوات مجدية لحل تلك المسائل وتعزيز المساءلة.

ومن الخطوات الحاسمة نحو تحقيق السلام والاستقرار انسحاب جميع الجماعات المسلحة والمرتزقة من ليبيا، بدون مزيد من التأخير، بما يتماشى مع القرار 2656 (2022) واتفاق وقف إطلاق النار الليبي المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020. إن الشعب الليبي يستحق الاستقرار والعدالة، ونحن ندعم جهود المحكمة الجنائية الدولية للمساعدة في تحقيق العدالة لشعب ليبيا.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطته وعلى تقريره. وأود أيضا أن أشكره على مناشدته لمجلس الأمن أن سيادة القانون – القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي – تنطبق على جميع الحالات وكل حالة مدرجة في جدول أعمالنا. ولا يشكك تآكل الامتثال لسيادة القانون في أهمية مجلس الأمن فحسب، ولكن أيضا في النظام الدولي الذي بُني متمحورا حول ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولذلك، فإن هذه مسألة ينبغي لنا جميعا مواصلة التدبر بشأنها.

إن الحالة في ليبيا هي القضية الثانية، وللأسف، فإنها أيضا آخر قضية يحيلها مجلس الأمن في الوقت الراهن إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومن خلال تلك الإحالة، أكد مجلس الأمن أن أبشع الجرائم

الدولية تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ولضمان السلام والأمن، فإن المساءلة عن الجرائم الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب أمران أساسيان.

ولذلك، سأبدأ بالإعراب عن دعم سلوفينيا القوي والثابت للمحكمة الجنائية الدولية ولعمل المدعي العام. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان قدرة المحكمة على تنفيذ ولايتها بشكل مستقل ومحايد ودون تدخل خارجي.

أود الآن أن أدلي ببضع نقاط فيما يتعلق بالتقرير السابع والعشرين للمدعي العام، وهو أحدث تقرير له، عن الحالة في ليبيا.

نرحب بالتقدم المحرز في التحقيقات خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، لا سيما فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في مرافق الاحتجاز والجرائم المتعلقة بالعمليات التي دارت في الفترة 2014-2020.

ونرحب ترحيبا خاصا بالتفاعل الكبير للمدعي العام مع رابطات الضحايا والمجتمع المدني. فمن شأن اتباع نهج يركز على الضحايا ويكفل الحماية والدعم الشامل تمكين الناجين، كما أنه مهم للغاية بالنسبة لليبيين والمهاجرين الذين عانوا من أبشع الجرائم.

ونرحب أيضا بالجهود التي يبذلها المدعي العام في التواصل مع السلطات الليبية. ونحيط علما بالتطورات الإيجابية ونشجع السلطات الليبية على المضي قدما في اتخاذ خطوات ملموسة لضمان استمرار التعاون مع المدعي العام وزيادة تحسينه. وكما أكد التقرير، فإن الانتهاء من مرحلة التحقيق بحلول نهاية عام 2025 يتوقف على تعاون الجانب الليبي.

ونشيد بالجهود التي يبذلها المدعي العام فيما يتعلق بالتعاون مع دول ثالثة. ونشدد على أهمية التعاون مع الفريق المشترك في التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين ونؤيد اعتزام المدعي العام مواصلة هذا التعاون بعد عام 2025.

يعتزم المدعي العام استكمال التحقيق في الحالة في ليبيا بحلول نهاية عام 2025. وفي هذا الصدد، نرحب بخريطة الطريق المقدمة والتي تتألف من مرحلتين: مرحلة التحقيق والمرحلة القضائية والتكميلية.

ونؤيد اعتزام المدعي العام عدم وقف تواصله مع الضحايا بعد الانتهاء من التحقيق. ويجب ألا ننسى الضحايا ونلاحظ استعداد مكتب المدعي العام لزيادة التواصل مع المجتمع المدني والضحايا لمعالجة شواغلهم.

أخيرا، أود أن أشدد على أنه لكي تتمكن المحكمة والمدعي العام من الاضطلاع بولايتيهما، من الضروري ضمان توفير الموارد المالية والبشرية الكافية. وسنواصل دعم الدعوة إلى توفير موارد إضافية، في جميع الحالات، ولا سيما فيما يتعلق بالحالة في ليبيا.

لقد مر 13 عاما منذ أن اعتبر مجلس الأمن الحالة في ليبيا تهديدا للسلام والأمن الدوليين وأحالها إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد أوشك التحقيق الآن على الانتهاء، وستبدأ المرحلة الثانية، وهي المرحلة القضائية والتكميلية، تمشيا مع الولاية التي حددها المجلس.

أختتم بياني بالتأكيد على أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم من دون العدالة. ولضمان العدالة، سنواصل دعم حياد المحكمة الجنائية الدولية واستقلالها.

السيدة ديم لابي (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): بالنيابة عن الوفد الفرنسي، أود أن أشكر المدعي العام كريم خان على تقديم التقرير السابع والعشرين لمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، عملا بالقرار 1970 (2011)، إلى مجلس الأمن وعلى خريطة الطريق التي وضعها نحو إنجاز أنشطة التحقيق التي يضطلع بها مكتب المدعي العام في ليبيا.

ويمكن للمدعي العام أن يعول على دعم فرنسا المستمر للعمل المستقل والمحايد للمحكمة الجنائية الدولية التي تضطلع بدور حيوي في مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية. وهذه إحدى أولويات فرنسا في العمل الدبلوماسي. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للمحكمة وموظفيها في الوفاء بولاياتهم وأنشطتهم. ويجب أن يكون مكتب المدعي العام قادرا على ممارسة صلاحياته دون ضغوط أو معوقات أو عراقيل خارجية.

وترحب فرنسا بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية مكتب المدعي العام، المقدمة في تقريره الثالث والعشرين لعام 2022 (انظر S/PV.9024). ولن تكون مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في ليبيا ممكنة وفعالة إلا من خلال التعاون النشط بين المحكمة والسلطات الوطنية الليبية.

وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بجهود المكتب الرامية إلى تعزيز وتحسين التعاون مع السلطات الليبية، بما في ذلك الزيارة الرسمية التي قامت بها نائبة المدعي العام نزهة شميم خان إلى طرابلس في الشهر الماضي. ونلاحظ التزام السلطات الليبية التي أصدرت تأشيرات دخول متعدد لبعض ممثلي المحكمة. فإمكانية الوصول الكامل إلى الأراضي الليبية شرط أساسي للوفاء بالولاية التي أناطها المجلس بالمحكمة، وفقا لأحكام القرار 1970 (2011).

يجب التحقيق في أخطر الجرائم المرتكبة في ليبيا منذ عام 2011 ومقاضاة مرتكبيها، بما في ذلك الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش والجرائم ضد المهاجرين واللاجئين. ويساورنا القلق إزاء حالات الاحتجاز التعسفي وظروف الاحتجاز اللاإنسانية، بما في ذلك احتجاز المهاجرين واللاجئين. ويجب على السلطات المسؤولة عن مراكز الاحتجاز المعنية أن تسمح بدخول المراقبين والمحققين الدوليين دونما تأخير. إن حالات الاختفاء القسري والعنف الجنسي المشار إليها في تقرير المكتب غير مقبولة. ويجب ألا يكون هناك شك في أن أي شخص يحرض على هذه الجرائم أو يرتكبها اليوم سيكون عرضة للملاحقة القضائية. وتظل مكافحة الاتجار بالبشر أولوية بالنسبة لفرنسا.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزه مكتب المدعي العام خلال الأشهر الستة الماضية في تحقيقاته، بما في ذلك إنجاز أكثر من 18 بعثة وجمع أكثر من 800 دليل. ونرحب باستخدام الابتكارات التقنية، مثل بوابة OTPLink المتاحة للجمهور، والتي مكنت المكتب من تلقي 28 رسالة تتعلق بالحالة في ليبيا خلال الأشهر الستة الماضية.

إن التعاون بين مكتب المدعي العام والدول، وكذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية، لا يقدر بثمن. وفي هذا الصدد، نرحب بتعزيز علاقات العمل مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والتعاون مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون.

وندعو مكتب المدعي العام إلى مواصلة جهوده للتعاون مع مجموعات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني في ليبيا. وتشجع فرنسا المدعي العام على ضمان استشارة الضحايا وإشراكهم في تنفيذ استراتيجيته للانتهاء من التحقيقات في ليبيا. ومن الضروري مواصلة ضمان إمكانية قيام المحكمة الجنائية الدولية بإعادة تأهيل الضحايا عندما يُعترف بأن الأفعال المرتكبة تشكل جرائم بموجب نظام روما الأساسي.

أحاطت فرنسا علما بقرار مكتب المدعي العام الانتهاء من تحقيقاته في ليبيا وضمان الانتقال الناجح إلى المرحلة القضائية من الأنشطة بحلول نهاية عام 2025. وترحب فرنسا بخطة عمل المكتب التي تنص على إصدار أوامر إلقاء قبض جديدة في عدد من مسارات التحقيق ذات الأولوية المحددة في الاستراتيجية المتعلقة بالحالة وتكثيف الجهود على صعيد استراتيجية الاعتقال وتعقب الهاربين والحفاظ على الأدلة.

ومع ذلك، يود وفد بلدي أن يعرف رأي مكتب المدعي العام فيما يتعلق بتقييم درجة تعاون السلطات الليبية ونأسف للصعوبات التي صودفت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بما في ذلك تنفيذ مبدأ التكامل، في وقت لا يوجد فيه استقرار سياسي فعال في ليبيا. وبالمثل، سيكون من المثير للاهتمام أن يتناول المدعي العام بالتفصيل التغيرات العديدة التي حدثت فيما يتعلق بالمرحلة القضائية التي يتوقف نجاحها على إلقاء القبض على الهاربين. ويفهم وفد بلدي أنه بمجرد اكتمال مرحلة التحقيق في عام 2025، لا يعتزم مكتب المدعي العام أن يطلب من الدائرة التمهيدية إصدار المزيد من أوامر إلقاء القبض.

في الختام، اسمحوا لي أن أُذكر بأن فرنسا تعلق أهمية كبيرة على إعادة إطلاق عملية سياسية في ليبيا تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون. ونحن قلقون بشأن القمع المتزايد للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والضغط على القضاة والمحامين، الأمر الذي يتعارض مع احترام سيادة القانون ويعيق تعزيز الديمقراطية في ليبيا.

وتكرر فرنسا دعمها لعمل الأمم المتحدة الضروري لاستعادة الاستقرار والوحدة في ليبيا. ونشجع جميع أصحاب المصلحة الليبيين على الدخول في حوار، تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل تشكيل حكومة موحدة جديدة قادرة على قيادة البلد نحو انتخابات رئاسية وتشريعية حرة وشفافة وشاملة للجميع في جميع أنحاء ليبيا.

وأخيرا، فإن الإجراءات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية ونتائجها تؤدي دورا أساسيا في تحقيق تلك الأهداف وضمان تحقيق التنمية المستدامة في البلد.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المدعي العام خان على تقريره وعلى إحاطته هذا الصباح. وأود أيضا أن أرحب بالممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

إن المساءلة ضرورية لتحقيق السلام الدائم والمستدام. وكما قال فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان،

”نحن نعلم أنه إذا ساد الإفلات من العقاب وإذا لم يتم كشف الحقائق وإذا لم يتم كشف الوقائع، فستستمر المظالم“.

وينطبق ذلك على جميع حالات النزاع. وفي ذلك الصدد، تكرر مالطة تأكيد دعمها لعمل المحكمة الجنائية الدولية ولجهود المدعي العام ومكتبه في السعي إلى تحقيق العدالة لضحايا أفظع الجرائم. إن عمل المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بإحالة مجلس الأمن للوضع في ليبيا بالغ الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في البلد. ونشيد بمواصلة تنفيذ استراتيجية المحكمة الجنائية الدولية المُجددة، بما في ذلك ما يتعلق بالأحداث بين عامي 2014 و 2020، وتقديم دعم ملموس للإجراءات القضائية الوطنية. كما نحيط علما بخريطة الطريق نحو الانتهاء من مرحلة التحقيق بحلول نهاية عام 2025 وأهداف أوامر الاعتقال الإضافية وتعقب الهاربين والحفاظ على الأدلة. ستؤدي تلك الخطوات إلى الانتقال إلى المرحلة القضائية من أنشطة المحكمة. ونشدد على أن ذلك المسعى لاستكمال التحقيقات ينبغي أن يراعي احتياجات الضحايا وحقهم في العدالة.

وتشيد مالطة بالزخم الإيجابي فيما يتعلق بالتواصل مع السلطات الليبية، بما في ذلك الزيارات الأخيرة التي قام بها المكتب وإصدار تأشيرات الدخول لمرات متعددة. هذا التعاون ضروري، سواء فيما يتعلق بخريطة الطريق التي وضعتها المحكمة أو بتنفيذ أنشطة التكامل مع السلطات الليبية. وتعزز السياسة الاستباقية للتعاون التي تنتهجها المحكمة مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين التكامل وهي أساسية لتحقيق أهداف الولاية.

وأود أيضا أن أنوه بتعزيز التعاون مع المجتمع المدني، بما في ذلك الاجتماعات الأخيرة التي عقدها نائب المدعي العام خان مع منظمات المجتمع المدني ومجموعات الضحايا في طرابلس وتونس. ونشجع المكتب على مواصلة عملية تشاورية مجدية على الطريق نحو إنجاز التحقيقات وبعدها – عملية تنطوي على الاستماع إلى أصوات الضحايا والناجين وأسرهم والمجتمعات المحلية المتضررة. علاوة على ذلك، وكجزء من التعاون مع السلطات الليبية، نشدد على أهمية التدابير التي توفر الحماية لمنظمات المجتمع المدني لتمكينها بشكل كامل من القيام بأنشطتها.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء وقوع الجرائم الجنسية والجنسانية ضد المهاجرين، والجرائم المرتكبة ضد الأطفال، والاسترقاق، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي، والقتل. يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي مضاعفة الجهود لدعم ليبيا لضمان محاسبة الجناة المزعومين. وندعو إلى توفير خدمات نفسية واجتماعية وصحية فعالة وشاملة وغير تمييزية للناجين، ونكرر التأكيد على ضرورة أن تكون هذه الخدمات مناسبة لأعمارهم، وتركز على الناجين، ومراعية للمنظور الجنساني.

وتقر مالطة بالمساعدة المستمرة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى المكتب، وتشدد على أهمية ذلك الدعم المستمر تحسبا لزيادة البعثات الميدانية إلى ليبيا في الأشهر المقبلة قبل إنجاز مرحلة التحقيق. ما فتئت الحالة في ليبيا تستحق تركيز المجتمع الدولي ودعمه.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أكرر دعوة المحكمة جميع الدول إلى احترام نزاهة المحكمة واستقلالها والتعاون بنشاط مع تحقيقاتها. ونشدد على أهمية عملها المحايد في مكافحة الإفلات من

العقاب على الجرائم الفظيعة، الذي أصبح ضروريا أكثر من أي وقت مضى في عالمنا. وإذا لم نعالج المساءلة، فلن ننهي دورات العنف التي لا تزال تعوق جهودنا الرامية إلى تحقيق السلام والأمن.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمها المدعي العام كريم خان. وأرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا، السفير السني، في جلسة اليوم.

إن موقف الصين من عمل المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا لم يتغير. لقد أحيلت القضية المعروضة حاليا على المحكمة الجنائية الدولية إليها في عام 2011. ونحيط علما بخريطة الطريق لاستكمال مرحلة التحقيق التي حددها المدعي العام. ونأمل أن تلتزم المحكمة الجنائية الدولية في عملها للمضي قدما التزاما صارما بمبدأ التكامل المنصوص عليه في نظام روما الأساسي، وأن تحافظ على موقف مستقل وموضوعي ومحايد، وأن تحترم تماما السيادة القضائية والآراء المشروعة للبلدان المعنية، وأن تحافظ على اتصال وتعاون وثيقين مع السلطات الليبية.

إن تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا شرط أساسي لتحقيق العدالة القضائية. يجب على المجتمع الدولي التمسك بمبدأ القيادة والملكية الليبية، واحترام سيادة البلد وسلامة أراضيه، ودعم الحوار والتشاور بين الليبيين، وتعزيز الانتقال السياسي وتجنب فرض حلول خارجية. ويتعين على المحكمة الجنائية الدولية، عند الاضطلاع بأنشطتها المتعلقة بليبيا، المساهمة في تعزيز التضامن والوحدة بين جميع الأطراف الليبية وتجنب تضخيم الخلافات والتوترات.

وتؤيد الصين المعاقبة على أخطر الجرائم الدولية من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي للمحكمة الجنائية الدولية، عندما تواجه أزمات وتحديات كبرى تثير قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي، أن تمارس سلطاتها وفقا للقانون، وأن تطبق القانون الدولي على قدم المساواة وبطريقة متسقة، وأن تتجنب الكيل بمكيالين والاستثنائية، وأن تحمي بشكل فعال الإنصاف والعدالة الدوليين.

السيد قواوي (الجزائر): لقد استمعنا باهتمام بالغ لإحاطة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وأخذنا علما بتقريره المقدم للمجلس بخصوص تطبيق القرار 1970 (2011) بما في ذلك خريطة الطريق المقترحة لبداية مرحلة التقاضي. كما نرحب بمشاركة سعادة السفير السني الممثل الدائم لليبيا في جلستنا اليوم.

بداية، أود التأكيد على أن بلدي، الجزائر، يدين جميع الجرائم المرتكبة مهما كان مرتكبها وأيا كان المجني عليه. ونؤكد على أن مبدأ عدم الإفلات من العقاب يعد أحد أهم الركائز التي ترتكز عليها الجزائر؛ وهو الذي ينبغي أن يكون البوصلة التي تقود المجموعة الدولية والمحكمة الجنائية الدولية أمام جميع الجرائم التي ترتكب في عالمنا.

إن الجارة الشقيقة ليبيا تعرف منذ أزيد من 13 سنة عدم استقرار أنهك الشعب الليبي وأضعف مؤسسات الدولة الليبية، مركزية كانت أو محلية. إن ما يحدث بليبيا مسؤولية مشتركة. نعم، مسؤولية مشتركة بين كل أعضاء المجموعة الدولية، لا سيما أولئك الذين باركوا أو شاركوا ولا يزالون في صراع المصالح والنفوذ داخل الأراضي الليبية.

إن حالة اللاستقرار التي تعرفها ليبيا جعلت منها مرتعا للجريمة المنظمة، لا سيما تلك التي يتعرض لها المهاجرون غير النظاميين الذين يجدون أنفسهم ضحايا عصابات الاتجار بالبشر. كما أن استمرار تدفق الأسلحة الذي تتورط فيه عديد الدول يطيل من عمر الأزمة ويغذي العنف في كافة أرجاء ليبيا. إن هذه العوامل لا يجب أن تغيب عنا ونحن نتدارس الوضع بليبيا ولا يجب أن نغفل عنها ونحن نقيم الأوضاع بها؛ حيث نؤكد

أولا، على أنه وفقا للقانون الدولي، تقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن التصدي للجرائم المرتكبة على أراضيها وضمان المساءلة عنها وفقا لولايتها القضائية، بما في ذلك الفظائع والجرائم الخطيرة. فالمحاسبة والمتابعة تقعان أساساً على عاتق السلطات الليبية التي تبدي التزاماً بذلك، كما أنها تتعاون بشكل جيد مع المحكمة الجنائية الدولية مثلما يوضحه التقرير المقدم للمجلس.

ثانياً، التعاون البناء بين ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية يقوم على أساس مبدأ التكامل وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة. لذا، نشدد على

ضرورة أن يتم أخذ مخاوف السلطات الليبية ذات الصلة واهتماماتها واحتياجاتها في الاعتبار.

ثالثاً، إن العمل الجنائي تقني بحت يقوم على الدلائل والقرائن ويجب عدم تسييسه من أجل ضمان نجاحه. لذا ندعو إلى التعامل مع المسارات الجنائية بعيداً عن أي تسييس وتفادي استغلالها للضغط من أجل تحقيق مكاسب وتنازلات سياسية.

رابعاً، نأمل أن يمتد الدعم المقدم من قبل أعضاء المجلس لعمل المحكمة الجنائية الدولية ليشمل قضايا أخرى في ظل التهديدات التي تتعرض لها المحكمة جراء تحقيقاتها في الدعاوى المتعلقة بجرائم الاحتلال الإسرائيلي. كما نتوقع منها نفس الجدّية في التعامل مع الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها المقابر الجماعية بغزة. هذا الأمر ضروري حتى تُثبت المحكمة للعالم بأنها ليست وسيلة في أيدي بعض أعضاء المجتمع الدولي يهددون بها من شاؤوا وقتما شاؤوا. وضعية لا تزيد إلا من تبيان أحقية التنديد بسياسة الكيل بمكيالين.

في الختام، نؤكد على أن دعم الاستقرار في ليبيا وإيجاد حل سياسي شامل للخروج من عنق الزجاجة هو السبيل الوحيد لضمان العدالة والمساءلة وسيادة القانون.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، على تقريره الشامل وإحاطته بشأن الحالة في ليبيا. كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في جلستنا اليوم.

عندما أحال المجلس الحالة في ليبيا إلى المحكمة في عام 2011، لم يكن أحد يتخيل أن المجلس سيستمر في تلقي تقارير مقلقة عن أدلة تشير إلى انتشار الجرائم ضد الإنسانية في البلد حتى بعد عقد من الزمن. وكما أشارت مؤخراً المنظمة الدولية للهجرة، سُجل ما لا يقل عن 100 3 حالة وفاة واختفاء في عام 2023 على طول طريق الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط في ظل ظروف غير إنسانية. وعلاوة على ذلك، لا يزال أكثر من 000 3 شخص رهن الاحتجاز في مراكز احتجاز ذات ظروف قاسية، مع توثيق انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وبناء على هذه الحقائق القاسية، يركز نصف المحاور الرئيسية لتحقيق المدعي العام في الحالة الليبية على الجرائم المستمرة ضد الإنسانية، بما في ذلك ما يُرتكب من جرائم ضد المهاجرين وانتهاكات في مرافق الاحتجاز. وهو ما يؤكد الأهمية المستمرة لعمل مكتب المدعي العام في استعادة العدالة في ليبيا وتعزيز الأمن الإقليمي. وإذ نعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها المكتب في التحقيق في الحالة، أود أن أبرز النقاط التالية:

أولاً، ترحب جمهورية كوريا بتقرير المدعي العام الذي يتطرق بإسهاب إلى تحسن التعاون من جانب السلطات الليبية. وقد يسر هذا التعاون إحراز تقدم كبير في جميع التحقيقات الجارية، انطلاقاً من جمع الأدلة ووصولاً إلى دعم الإجراءات الجنائية الوطنية على مدى الأشهر الستة المنصرمة. وتحثّ كوريا السلطات الليبية على مواصلة هذا التعاون وتعزيزه بغية مساعدة المحكمة على ضمان المساءلة وإقامة العدل.

ثانياً، نرحب أيضاً بتقديم المدعي العام لخريطة طريق لاستكمال مرحلة التحقيق بحلول نهاية عام 2025. وإذا استُكمل التحقيق بنجاح، سيُثبت مرة أخرى للعالم أنه لن يفلت أي من مرتكبي الجرائم الشنيعة من العقاب. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الشركاء من المجتمع المدني، كما جاء في التقرير، يؤكدون على ضرورة أن يمتد التحقيق إلى ما بعد عام 2025 ونعتقد أنه ينبغي عدم إهمال الشواغل الكامنة وراء هذا التأكيد. لذلك نقدر الجهود الصادقة التي يبذلها المدعي العام لأخذ وجهات نظر شركائه من المجتمع المدني بعين الاعتبار في تنقيح استراتيجيته للإنجاز بغية ضمان تنفيذ الولاية بالكامل.

ثالثاً، بينما تظل جهود مكتب المدعي العام أساسية في تحقيق العدالة للشعب الليبي، فإن من الأهمية بمكان بالقدر نفسه اعتماد نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية للجرائم ضد الإنسانية المنتشرة. ولم يؤد العجز المستمر عن تشكيل حكومة موحدة إلى تدهور المشهد الأمني

فحسب، بل سمح أيضاً بازدهار شبكات الاتجار بالبشر، مما يعرض المهاجرين والمحتجزين لمخاطر كبيرة.

وفي ظل هذه الظروف، نحثّ بقوة الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية على المشاركة بجدية في إقامة حكم موحد يحظى بالشرعية في جميع أنحاء البلد. كما نشجع عملية إيريني على مواصلة جهودها لتفكيك الشبكات الإجرامية المستفيدة من الاتجار بالبشر، وبالتالي دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار على نطاق أوسع في ليبيا.

في الختام، نود أن نكرر التأكيد على أهمية نزاهة المحكمة الجنائية الدولية واستقلالها وحيادها، وهي أمور أساسية لإقامة العدل وتحقيق المساءلة بموجب القانون الدولي. وتقف جمهورية كوريا، بوصفها أحد المساهمين الرئيسيين في ميزانية المحكمة، ثابتة في دعمها للمحكمة وتؤكد من جديد ثقتها الكاملة في مساعيها النبيلة.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم خان، على عرضه للتقرير السابع والعشرين الذي أعده مكتبه عن الحالة في ليبيا. كما أرحب بمشاركة السفير الطاهر السني، الممثل الدائم لليبيا، في جلسة اليوم.

ترحب غيانا بإشارة المدعي العام إلى تحقيق إنجازات بارزة في الاضطلاع بولاية المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الرغم من التحديات المتعلقة بالمشهد السياسي المعقد والحالة الأمنية في ليبيا ونقص الموارد المتاحة للمكتب. ولاحظنا في تقييم المكتب أن هناك زيادة كبيرة في الزخم الذي اكتسبته تحقيقاته منذ وضع الاستراتيجية المُجددة في عام 2022. ونرحب أيضاً بوضع خريطة طريق من أجل استكمال أنشطة التحقيق التي تقوم بها المحكمة بحلول نهاية عام 2025 ونشير إلى أن خريطة الطريق ناتجة عن مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

ولا بد من التشديد على أن التعاون ضروري لعمل المحكمة في مراحل التحقيق والملاحقة الجنائية والمحاكمة. ونرى أن زيادة التعاون بين السلطات الليبية ومكتب المدعي العام أمر إيجابي ونشير إلى استعداد السلطات الليبية لمناقشة التعاون مع المكتب بعد مرحلة التحقيق في سياق أنشطة التكامل. ونرحب بالتعاون البناء بين نائب المدعي العام والنائب العام الليبي وبإصدار العديد من تأشيرات الدخول مؤخراً. ونحث على مواصلة التعاون وفقاً للقرار 1970 (2011). ولاحظنا أيضاً التقدم المحرز في المحاور الرئيسية للتحقيقات، ولا سيما جمع الأدلة وتحليلها، ونتطلع إلى بدء مرحلة المحاكمة.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين ونشدد على ضرورة احترام حقوق المهاجرين احتراما كاملا. وفي هذا الصدد، فإن دعم المكتب للسلطات المحلية في التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين أمر بالغ الأهمية.

كما أن التواصل مع أصحاب المصلحة أمر مهم لعمل المحكمة، لا سيما في أنشطة التحقيق. ونشيد بتعزيز مكتب المدعي العام لتواصله مع الضحايا والناجين والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة ومنظمات المجتمع المدني.

لا تزال الحالة الأمنية مدعاة للقلق في ضوء آثارها على عمل المحكمة في أنشطتها في مجال التحقيقات. ونشجع السلام وندعو الأطراف إلى مواصلة التحلي بضبط النفس.

وتدرك غيانا الحاجة إلى توفير موارد إضافية لدعم عمل المحكمة. وما فتئت حكومة بلدي تساهم وتشجع الآخرين على القيام بذلك. ونشدد أيضا على الضرورة المطلقة لتمكين المحكمة وموظفيها والمتعاونين معها من العمل بمنأى عن التهديدات والترهيب.

في الختام، أؤكد من جديد دعم غيانا الثابت للمحكمة الجنائية الدولية. إن تحقيق العدالة للضحايا ووضع حد للإفلات من العقاب أمران أساسيان لإحلال السلام والأمن.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطته الرصينة والزاخرة بالمعلومات وعلى عرضه التقرير السابع والعشرين للمدعي العام عن الحالة في ليبيا، على النحو المطلوب في القرار 1970 (2011). وتثني سيراليون على المدعي العام ومكتبه على الالتزام الثابت بتحقيق

الشفافية والمساءلة الدولية، وكذلك على الجهود الدؤوبة والمتسقة التي بذلها مكتبه على مدى الأشهر الستة الماضية بشأن الحالة في ليبيا.

كما أرحب بالممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

تؤكد سيراليون من جديد على الأولوية التي تعطيها للمساءلة كوسيلة لتعزيز حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح واحترام حقوق الإنسان الأساسية وإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة. وفيما يتعلق بالتقرير السابع والعشرين للمدعي العام، نود أن نشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، نثني على مكتب المدعي العام لاستراتيجيته المُجددة في مجال التحقيقات، المعلن عنها في نيسان/أبريل 2022، ونرحب بخريطة الطريق لاختتام مرحلة التحقيقات في الحالة في ليبيا بحلول عام 2025. وتنطوي خريطة الطريق المحددة للإنجاز على إمكانية الوفاء بالولاية التي أنشأها مجلس الأمن. ونعي أهمية أنشطة مكتب المدعي العام وضرورة استمرارها على مدار الـ 18 شهراً القادمة لتحقيق النتائج المرجوة، ونقر بذلك. كما نحيط علماً بالمرحلتين الحاسمتين اللتين تم تحديدهما للإنجاز – مرحلة التحقيق الممتدة من أيار/مايو 2024 حتى الانتهاء منها في عام 2025 والمرحلة القضائية والتكميلية. وننوه بالجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام لتأمين إصدار مذكرات توقيف إضافية والالتزام ببدء محاكمة واحدة على الأقل بحلول نهاية عام 2025. ونتوقع التنفيذ المرتقب لتلك المساعي.

ثانيا، نشيد بجهود المدعي العام وفريقه لتنفيذ استراتيجية التحقيق المُجددة للمحكمة. وقد أظهر عملهم تقدماً ملحوظاً، لا سيما في تناول الجرائم المرتكبة بين عامي 2014 و 2020، مع التركيز على جرائم الاحتجاز والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين وتوفير الدعم للضحايا وأمن الشهود.

وندرك التحديات التي تواجهها المحكمة في ليبيا، بما في ذلك المشهد السياسي المعقد والقيود المفروضة على الموارد. ولذلك، نرحب بالجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام لتعزيز دوره والتواصل مع السلطات الليبية والشعب الليبي من خلال جمع الأدلة وإصدار أوامر إلقاء القبض وتقديم الدعم الضحايا. وفي هذا الصدد، تؤكد سيراليون مجدداً دعمها الثابت للمحكمة في سعيها لتحقيق العدالة والمساءلة في ليبيا.

وفي الوقت الذي نرحب فيه بالجهود التي بذلتها المحكمة حتى الآن، فإننا نؤكد على أهمية الحفاظ على حياد المحكمة واستقلاليتها لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بفعالية. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو إلى توفير الموارد البشرية والمالية الكافية التي تتناسب مع مسؤوليات المحكمة ووظائفها.

ونؤكد من جديد التزامنا الراسخ بدعم المبادئ المنصوص عليها في نظام روما الأساسي والدفاع عنها وضمان أن تظل نزاهة المحكمة ثابتة على الرغم من التهديدات أو الإجراءات المتزايدة المتخذة ضدها وضد المتعاونين معها.

ثالثا، يؤدي التعاون دورا حاسما في الوفاء بولاية المحكمة. وإذ نرحب بزيادة التفاعل والتعاون بين المحكمة والسلطات الليبية، حسبما ورد في تقرير المدعي العام، فإننا ندعو إلى زيادة دعم القدرات الوطنية الليبية في مجال دعم الضحايا والتحقيقات والملاحقة القضائية.

ونعتقد أن الدول يجب أن تتحمل المسؤولية الأساسية عن تحقيق العدالة والمساءلة لشعوبها. وإذا كانت الدول تفتقر إلى القدرات أو الموارد، فإننا نشجع التعاون مع الشركاء الدوليين في هذا المسعى. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعمنا لشعب ليبيا في السعي لتحقيق المساءلة والعدالة في الإطار الأوسع لعملية السلام.

ونؤكد مجددا على تطبيق مبدأ التكامل، مع التشديد على دوره الأساسي في مكافحة الجرائم البشعة وتعزيز التعاون الثنائي بين المحكمة والسلطات الليبية، وكذلك مع الدول المجاورة والمجتمع المدني في ليبيا. ولذلك، فإننا نرحب بالتعاون المستمر بين تلك الكيانات. وعلاوة على ذلك، فإننا ندعو إلى زيادة الدعم الإقليمي والدولي، خاصة في ضوء الحالة السياسية المعقدة والمتغيرة في ليبيا.

ختاما، تعرب سيراليون عن قلقها العميق إزاء التصريحات العلنية الصادرة عن دول ومسؤولين حكوميين منتخبين وغيرهم من المسؤولين

الحكوميين فيما يتعلق بالتحقيقات الجارية في حالات معروضة على المحكمة الجنائية الدولية. وهذه التصريحات مؤسفة للغاية وتُعتبر تهديدات أو محاولات لتقويض استقلالية المحكمة ونزاهتها وحيادها. ونحث الدول على احترام استقلالية المحكمة وحيادها، إذ لا يمكننا أن نكون انتقائيين بشأن المسألة الهامة المتمثلة في كفالة المساءلة وسيادة القانون.

وتؤكد سيراليون من جديد دعمها الكامل للمحكمة الجنائية الدولية. ونعيد تأكيد دعمنا لشعب ليبيا ونؤكد مجددا التزامنا بمبدأ سيادة الدول وسلامة أراضيها. وإدراكا منها لأهمية العمل معا من أجل تحقيق العدالة، تلتزم سيراليون التزاما كاملا بمواصلة الاضطلاع بدور نشط في ذلك المسعى المشترك.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على عرضه تقريره عن الحالة في ليبيا، التي أرحب بوجود ممثلها الدائم في هذه الجلسة.

ويسر وفد بلدي أن يلاحظ أنه على الرغم من الحالة السياسية والأمنية في ليبيا وقيود الميزانية التي يواجهها مكتب المدعي العام، فقد أُحرز تقدم واضح في تحقيق أهداف الاستراتيجية المُجددة التي قُدمت قبل عامين. وأود أن أسلط الضوء على التقدم المحرز في مسارات التحقيق، ولا سيما تلك المتعلقة بالجرائم المرتكبة في مراكز الاحتجاز وضد المهاجرين، وجمع الأدلة وإصدار مذكرات التوقيف وتعزيز التواصل مع مجموعات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني.

لقد مر 13 عاما منذ أن قرر مجلس الأمن إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولذلك، ترحب إكوادور باهتمام بخريطة الطريق التي قدمها المدعي العام لاستكمال مرحلة التحقيق بحلول نهاية عام 2025 وبأنشطة الدعم التي ستجري بعد ذلك. وسيتطلب التنفيذ الناجح لخريطة الطريق، التي نفهم أنها نتاج محادثات مع جميع أصحاب المصلحة، تفاعلاً مكثفاً مع السلطات الوطنية على أساس مبدأ التكامل.

وفي ذلك الصدد، يلاحظ وفد بلدي بارتياح أن مستوى التعاون من جانب السلطات الليبية قد ازداد باطراد، ونحن على ثقة بأن هذا الاتجاه سينمو في المستقبل. كما أنه من الضروري مواصلة وتعميق التنسيق مع الدول الثالثة والوكالات الدولية، التي أثبتت قدرتها على تحقيق نتائج إيجابية في التحقيقات. وعلاوة على ذلك، فإننا نشجع مكتب المدعي العام والجهات الفاعلة الأخرى على تزويد المؤسسات الليبية بالمساعدة التقنية التي تحتاجها لتعزيز نظام العدالة الوطني لديها.

ويمثل عرض خريطة الطريق نقطة تحول في اهتمام المجلس بالحالة في ليبيا. وتأمل إكوادور أن يسهم تنفيذها في المصالحة الوطنية بتعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب.

أخيراً، أؤكد من جديد دعم بلدي للمحكمة الجنائية الدولية والتزامه بالمبادئ والقيم الواردة في نظام روما الأساسي.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن موقف الاتحاد الروسي، وهو أن الأنشطة المسيسة لما يسمى ”المحكمة الجنائية الدولية“ غير مقبولة، لم يتغير. وعليه، لا نرى جدوى من وجود ممثل لهذه المؤسسة الدمية، التي تخدم علنا مصالح الدول الغربية، في القاعة اليوم. إن المحكمة لا علاقة لها على الإطلاق بالعدالة.

وأفضل مثال على صحة تقييمنا هو عمل المحكمة في ليبيا. فلنحاول تقييم هذا العمل بموضوعية من حيث إسهامه في صون السلام والأمن الدوليين، كما ينبغي لمجلس الأمن أن يفعل. فليس المجلس مكانا للخطابات الطقوسية، بل هو جهاز لديه الأدوات والولاية اللازمة لاتخاذ إجراءات عملية.

لقد درسنا جميعا تقرير المحكمة عن الحالة في ليبيا وعلمنا منه أن مكتب المدعي العام يعتزم الانتهاء من جميع مسارات التحقيق بحلول نهاية عام 2025. وعندئذ سيكون التحقيق في الحالة قد استغرق ما لا يقل عن 14 عاما. ولا يسعني إلا أن أشير إلى أن كامل نشاط محكمة نورمبرغ، التي حققت في أوسع الجرائم وأشنعها في تاريخ البشرية، استغرق أقل من عامين من التحقيق إلى إنفاذ الأحكام.

وبما أن مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية قرر تقليص عمله في مجال التحقيق، يجدر التقييم والنظر في ما كانت المحكمة تفعله طوال هذه السنوات في ليبيا.

إن الحقيقة الأولى التي لا يمكن إنكارها هي أن المحكمة قدمت 27 تقريرا إلى مجلس الأمن، كان دافعها الرئيسي هو شرح السبب في تقدم التحقيق بصعوبة. وخصص المجلس 27 جلسة للنظر في هذه التقارير. وخلال تلك الفترة، كان مكتب المدعي العام للمحكمة يضم ثلاثة مدعين عامين.

وأحال مجلس الأمن الحالة في ليبيا إلى المحكمة في عام 2011، في أوج النزاع الليبي. وفي غضون أيام، أصدرت المحكمة مذكرات توقيف بحق القذافي وابنه ورئيس مخابراته. ومنذ ذلك الحين، تعزو المحكمة عادة تقاعسها في ليبيا إلى صعوبة الحالة الأمنية في الميدان. بيد أن ذلك لم يمنع المحكمة، في خضم النزاع، من التصرف بسرعة. وكما هو معروف، عوضت المحكمة عن نقص المعلومات المتحقق منها باستخدام الأخبار الزائفة لصياغة الاتهامات.

ولم تصدر مذكرة توقيف واحدة بحق المتمردين، رغم أن الدولة الليبية قد دُمرت بمساعدة طائرة قاذفة ديمقراطية تابعة لحلف شمال الأطلسي (ناتو). كما أن المحكمة لم تول أي اهتمام لجرائم الأطراف الأخرى في النزاع، بما في ذلك جرائم الحرب التي ارتكبها تحالف الناتو.

وألاحظ أنه، من أجل استخدام نفس الحيلة، أنشأت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، سيئة السمعة، لجنة خاصة لتقييم أعمال الناتو. ولا تحتاج المحكمة الجنائية الدولية إلى هذه اللجنة لأن الجميع هناك يعرفون بالفعل أن الناتو غير قادر على ارتكاب أي جرائم.

وأشير أيضا إلى أن الزعيم الليبي السابق، معمر القذافي، قُتل بوحشية بعد فترة وجيزة من إعلان المحكمة اسمه في عداد المطلوبين وأن محققي المحكمة غضوا الطرف عن تلك الجريمة. ولا يزال سيف الإسلام القذافي مطلوبا من قبل المحكمة، على الرغم من أن محكمة ليبية قد أدانته وأُفرج عنه بموجب عفو. وفي هذه القضية، قررت المحكمة تجاهل مبدأ المحاكمة مرتين على ذات الجرم، الذي ينص على أنه لا يمكن محاكمة المرء مرتين على نفس الجريمة. وفي الوقت نفسه، أُسقطت الدعوى المرفوعة ضد رئيس المخابرات الليبية ورُفضت باعتبارها غير مقبولة بسبب محاكمة موازية في محكمة ليبية. وتوفي متهمان آخران من أفراد القوات المسلحة التابعة للقذافي.

في نهاية المطاف، إن ما ينبغي أن يهم مجلس الأمن هو أن المحكمة أصبحت متواطئة في تدمير الدولة الليبية وإفلات مرتكبي هذه الجريمة من العقاب، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على السلام والأمن في المنطقة بأسرها. ومنذ ذلك الحين، توقف نشاط المحكمة أساساً. وأبلغت المحكمة المزعومة المجلس، تجنباً للاعتراف بتقاعسها، بأنها بدأت التحقيق في الجرائم المحتملة ضد الإنسانية المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى نقطتين. أولاً، إن سبب تدفق المهاجرين خارج هذا البلد هو أن الدولة الليبية قد دُمرت. وثانياً، وفقا للمنظمات غير الحكومية الغربية، فإن المسؤولية الرئيسية عن الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين تقع على عاتق دول الاتحاد الأوروبي ووكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية، المعروفة عموما باسم فرونتكس، التي تنظم عمليات اعتراض طالبي اللجوء المنكوبين في البحر الأبيض المتوسط وإعادتهم قسرا إلى ليبيا. وتلقت المحكمة طلبات من تلك المنظمات غير الحكومية للتحقيق في أعمال وكالات الهجرة الأوروبية وأنشطتها في البحر الأبيض المتوسط. وبدلا من ذلك، يحقق مكتب المدعي العام للمحكمة في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين بالتعاون مع فريق التحقيق المشترك الموجود في وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية، بل وانضم إلى الفريق المذكور.

ويوجد هنا تضارب واضح في المصالح. ففي نهاية المطاف، يتعين على المحكمة، وفقا لنظامها الأساسي، أن تتحقق من أن التحقيقات الأوروبية تتماشى مع مبدأ التكامل. السيد خان، أليس ذلك صحيحا؟ ولكن بدلا من إجراء هذا التقييم، انضمت المحكمة إلى التحقيق دون تردد، كما لو كان المحققون الأوروبيون بحاجة إلى بناء القدرات وكما لو كانت المحكمة هيئة مساعدة تقنية للبلدان الغنية. ومع ذلك، نتحدث عن التحقيقات في وفاة آلاف المهاجرين

والعنف وعمليات الاختطاف، والأهم من ذلك، التقاعس المتعمد للدول الأوروبية عندما يتعلق الأمر بقوارب المهاجرين المنكوبة. وفي هذه الحالة، ليس من المستغرب ألا يسفر التحقيق، الذي ما زال يجري منذ سبع سنوات، عن أي نتائج.

أُعلن في العام الماضي عن إصدار أربع مذكرات توقيف مختومة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. ويثور سؤال معقول، وهو من الذي خُتمت عنه هذه المذكرات ولأي غرض؟ كان بإمكان المحكمة أن تعد تقريرا سريا لأعضاء مجلس الأمن وحدهم أو كان بإمكانها أن تبلغ هذه المعلومات في جلسة مغلقة. ففي نهاية المطاف، لدى المجلس كل الأدوات التي يحتاج إليها للعمل استنادا إلى معلومات سرية. وليس الأشخاص الجالسون هنا أساتذة يشاركون في مداولات نظرية بشأن الإفلات من العقاب، بل هم أعضاء وفود ينبغي أن يتناولوا الجوانب العملية للتسويات السلمية. فكيف يمكن حجب معلومات بهذه الأهمية بالنسبة لعملية السلام عن المجلس؟ من هم المتهمون بالضبط، وما هي القوى التي يمثلونها، وهل كانوا مشاركين في عملية السلام في ليبيا؟ إن هذه كلها مسائل ذات أهمية كبيرة تتصل مباشرة بتنفيذ المجلس لولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

كما أن حرص المحكمة على إصدار مذكرات توقيف مختومة يثير مخاوف بشأن ضمانات المحاكمة العادلة لأن أسماء الأشخاص الذين أعلن مكتب المدعي العام أنهم مطلوبون لا تُعرف في كثير من الأحيان إلا بعد وفاتهم. وأخيراً، إن مذكرات التوقيف السرية أداة مفيدة للغاية، ليس للتظاهر بالنشاط القوي فحسب والادعاء بأن جميع الجرائم قد ارتكبها أشخاص ماتوا بالفعل، ولكن أيضا للتدخل في عملية السلام. وفي النهاية، نعلم جميعا من يتحكم عن بعد في هذه المحكمة المزعومة.

أعرب السيد خان مرة أخرى، في تقريره الأخير، عن أسفه لنقص التمويل للملف الليبي. فأين عشرات الملايين من الدولارات التي ساهمت بها الدول الغربية مؤخرا في المحكمة؟ وصرحت هذه الدول علنا بأنها تريد دفع ثمن التحقيق غير القانوني بشأن أوكرانيا، لكن السيد خان حاول إقناع الجميع بأن الأمر لا يتعلق بتحقيق العدالة حسب الطلب. ويبدو أن هذه التبرعات الغربية السخية ستذهب إلى جميع القضايا المدرجة في قائمة قضايا المحكمة. إذن، كيف يمكن للمرء أن يفسر نقص التمويل بشأن المسار الليبي؟ وأود أيضا أن أعرف ما إذا كانت تبرعات الولايات المتحدة في ميزانية المحكمة تُستخدم للتحقيق في الحالة في فلسطين.

إن الكيل بمكيالين والتسييس الشامل ليسا سمتين ينفرد بهما الملف الليبي. بل إنهما يشوبان عمل المحكمة برمته. واستمرار تقاعسها في سياق المأساة التي تدور في غزة له دلالته بشكل خاص. ونود أن نُذكر بأن المحكمة تدرس الحالة في فلسطين دراسة مبدئية منذ عام 2015 وتجري تحقيقا رسميا منذ عام 2021. لكنها لم تنجز شيئا خلال هذه السنوات التسع.

وفي هذا الصدد، أتساءل عما إذا كانت فعالية المحكمة على هذا المسار تتأثر بأي شكل من الأشكال بتقديم مشروع قانون جديد مشترك بين الحزبين إلى كونغرس الولايات المتحدة بشأن فرض جزاءات على مسؤولي المحكمة المشاركين في التحقيق في أعمال الولايات المتحدة، ليس الولايات المتحدة وحدها، ولكن أعمال حلفائها أيضا.

وفي 29 نيسان/أبريل، دعا رئيس مجلس النواب صراحة إدارة الولايات المتحدة إلى "المطالبة فوراً وبصورة لا لبس فيها بتنحي المحكمة الجنائية الدولية" و "استخدام كافة الأدوات المتاحة لمنع هذا العمل البغيض".

وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء الكونغرس أشادوا مؤخرا بتحقيق المحكمة الجنائية الدولية في الحالة في أوكرانيا وقاموا حتى على عجل بتعديل التشريع الذي يحظر التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل التمكن من السداد بشكل مباشر لتكاليف محاكمة تعقد حسب الطلب ضد روسيا. الآن ربما يتعين تعديل التشريع مرة أخرى.

لذلك، يمكننا أن نرى أن المحكمة الجنائية الدولية هي أداة سياسية في أيدي الغرب. إنها لا تعزز المصالحة. بل على العكس من ذلك، فهي تعرقل بنشاط عملية السلام بمحاولة التأثير على الأطراف لصالح أسيادها الغربيين. وبعبارة أخرى، فهي لا تفعل أي شيء سوى تنفيذ القرار 1970 (2011).

ثلاثة عشر عاما من الفشل ومحاكاة العمل بشأن الحالة في ليبيا كافيان لتأكيد ليس فقط أن المحكمة الجنائية الدولية عديمة الفائدة عندما يتعلق الأمر بحل الأزمة الليبية، ولكن أيضا أنها ضارة تماما. وعلى مجلس الأمن أن يعترف أخيرا بأن إحالة الملف الليبي إلى المحكمة الجنائية الدولية كان خطأ يجب ألا يتكرر، وأن يتخذ القرار الذي طال انتظاره بسحب إحالة تلك الحالة إلى المحكمة. من شأن ذلك أن يكفل أن تمضي العملية السياسية قدما على أساس توافق وطني في الآراء بين جميع القوى الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي سيكون بدوره أكثر انسجاما مع ولاية مجلس الأمن من الاستماع إلى تقارير مكتب المدعي العام لتلك المؤسسة العميلة التي لا معنى لها.

نحن مقتنعون بأن فعالية المحكمة الجنائية الدولية ينبغي ألا تقاس بعدد الزيارات أو الاجتماعات أو المكاتب التي فتحتها. كما ينبغي ألا يتم الحكم عليها على أساس بلاغة السيد خان. ليس أمام المجتمع الدولي 14 عاما أخرى لكي تمارس المحكمة الجنائية الدولية إصرارها على البقاء في بلد لم تحقق فيه أهدافها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لموزامبيق.

تود موزامبيق أن تشكر السيد كريم أحمد خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطته المهمة. ونرحب بحضور سعادة الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة في هذه الجلسة.

إن السعي إلى المساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي مسألة ذات أولوية كبيرة للمجتمع الدولي ككل ولمجلس الأمن على وجه الخصوص. ولهذا السبب أحال مجلس الأمن الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، من خلال قراره 1970 (2011).

وفي ذلك السياق، نرحب بالتقدم الكبير المبين في تقرير المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالتقدم المحرز في مسارات التحقيق الرئيسية الأربعة المحددة. ونرحب على وجه الخصوص بخريطة الطريق المحددة لاستكمال مرحلة التحقيق ضمن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالحالة في ليبيا بحلول نهاية عام 2025. وإذ ندرك تعقيد التحقيق في الجرائم الدولية، فإننا نشدد على ضرورة أن تسرع المحكمة الجنائية الدولية من وتيرة جهودها لتحقيق نتائج ملموسة للشعب الليبي من خلال استكمال التحقيقات، من أجل تسليم المدعى ارتكابهم جرائم إلى محاكمة عادلة ومستقلة ونزيهة.

إن الانتقال إلى المرحلة القضائية قبل نهاية عام 2025، المنصوص عليها في خريطة الطريق، خطوة مهمة نحو اختتام دورة المساءلة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن ضحايا الجرائم المروعة التي ارتكبت على الأراضي الليبية يستحقون العدالة. وعلى هذا النحو، يجب أن يكون تحقيق العدالة جزءا من عملية تعافي الضحايا والمتضررين. ويجب ألا تؤدي إلى إدامة معاناة الشعب الليبي.

ونرى أن الشعب الليبي قد عانى من تحديات كبيرة على مر السنين. إن سعيه إلى الحقيقة والعدالة وجبر الضرر أمر حاسم لعمليات التعافي وإعادة البناء. يستحق الشعب الليبي أن يعرف أن المجتمع الدولي يقف بحزم إلى جانبه في سعيه لتحقيق العدالة والحقيقة وجبر الضرر. وتحقيقا لهذه الغاية، يؤدي التعاون دورا محوريا. إن المشاركة الإيجابية لمكتب المدعي العام مع السلطات الليبية، على النحو المبين في التقرير قيد النظر، جديرة بالثناء الشديد.

إن الزيارة الأخيرة التي قامت بها نائبة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى ليبيا، واجتماعاتها مع النائب العام الليبي والسلطات الوطنية الأخرى ومجموعات الضحايا وأصحاب المصلحة، فضلا عن الاجتماعات المنتظمة لمكتب المدعي العام مع منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، تقدم مثالا جيدا على الإجراءات الحيوية للوفاء بولاية المدعي العام، تمشيا مع القرار 1970 (2011). ولذلك، نشجع مكتب المدعي العام والسلطات الليبية على مواصلة العمل في شراكة، تمشيا مع مبدأ التكامل، المنصوص عليه في نظام روما الأساسي. وفي ذلك الصدد، نرحب بإصدار وثيقة سياسات جديدة لمكتب المدعي العام بشأن التكامل والتعاون. ونأمل أن يحقق تنفيذها نتائج ملموسة فيما يتعلق بعمليات المساءلة في مختلف البلدان التي تعاني من حالات، على النحو المتوخى في التقرير.

وتشجع موزامبيق مكتب المدعي العام في جهوده الرامية إلى ضمان المساءلة والعدالة، ودعم سيادة القانون، والمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن العدالة في ليبيا يجب ألا تتأخر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): السيد الرئيس، في البداية أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأتمنى لكم التوفيق. كما نشكر السيد كريم خان على إحاطته وتقريره السابع والعشرين الذي أخذنا علما به. كما نضم صوتنا لبيان دولة الجزائر الشقيقة وبالأخص ما أكد عليه من أن الوضع في ليبيا الآن لا يمكن النظر إليه بمعزل عن حجم التدخلات الخارجية في بلدي وتأثيرها المباشر لمدة قرابة 14 عام. لقد سبق لنا في عدة مناسبات الترحيب بالجهود التي يبذلها السيد خان منذ توليه منصبه وحرصه على زيارة ليبيا هو وفريقه عدة مرات، وذلك في إطار التعاون القائم بين السلطات الليبية والمحكمة الجنائية الدولية، وكان آخر هذه الزيارات لقاء نائبة المدعي العام مع النائب العام الليبي الشهر الماضي. حيث كان محور اللقاء العمل على تبادل المعلومات وزيادة التعاون المشترك حيال التحقيق في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بصفة عامة، وما ارتُكب من جرائم في مدينة ترهونة والمقابر الجماعية المكتشفة بصفة خاصة، وذلك من منظور مفهوم التكامل بين القضاءين الوطني والدولي. ونؤكد مجدداً على أن تحقيق العدالة على الأراضي الليبية هو اختصاص سيادي وولاية قضائية وطنية. والقضاء الليبي ملتزم بضمان محاكمة عادلة ونزيهة لكل المطلوبين مهما طال الوقت. وإن الجرائم المرتكبة لا تسقط بالتقادم وفقاً لقانون العقوبات الليبي. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً بأن تعاوننا مع المحكمة الجنائية الدولية حسب الولاية الممنوحة لها يأتي كدور مكمل للقضاء الوطني وليس أبداً بديلاً عنه.

لقد تابعنا بعناية ما ورد في إحاطة السيد خان اليوم التي كان فيها كثير من الإشارات للتحديات العالمية وكثير من التمنيات والدعوات لمساعدته من أجل دعم جهود إنفاذ القانون. ولكنني اليوم أتحدث إلى أعضاء المجلس ربما بواقعية أكثر لما يمر به بلدي. فقد تابعنا ما ورد في التقرير السابع والعشرين، وهو السادس للسيد خان، الذي ذكر فيه استراتيجية تعتمد على ثلاثة مسارات: أولاً، التحقيق في الجرائم المرتكبة في مرافق الاحتجاز؛ ثم في الجرائم المتعلقة بالعمليات التي جرت بين 2014 و 2020؛ وثالثاً، في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. لذا، لدينا بعض الملاحظات والاستفسارات بخصوص ما ورد في التقرير ونتمنى سعة صدر السيد خان عند طرحها.

أولاً، يذكر التقرير بأن مكتب المدعي العام "يسعى إلى استكمال أو اختتام التحقيقات في هذه المسارات قبل نهاية عام 2025 ومن ثم الاستعداد للمحاكمة فيما يتعلق بأوامر إلقاء القبض الصادرة عن الدائرة التمهيدية خلال مراحل التحقيق". وفي الوقت نفسه، يقول إن المكتب لن يسعى إلى استصدار أوامر إضافية بإلقاء القبض بعد استكمال مرحلة التحقيق في عام 2025. وهنا نتساءل: هل يعني هذا أننا وبعد مرور كل هذه السنوات وبعد كل هذه التحقيقات والزيارات الميدانية لفريق المحكمة الجنائية الدولية والأدلة والقرائن التي بحوزته بحسب بياناته وتقاريره – ولا أتحدث بالأخص عن السيد خان وعن فترة ولايته وإنما أتحدث عن مؤسسته التي بدأت عملها في ليبيا منذ قرابة 13 عاماً – هل يعني أننا لن نرى نتائج ملموسة بحجم ما يُذكر من انتهاكات جسيمة في تقريره حتى نهاية العام القادم؟ هل على الليبيين الانتظار أكثر؟ توقعنا أن نسمع نتائج فعلية بعد كل هذه الأعوام في الوقت الذي شهدنا فيه خروج نتائج بسرعة قياسية في عدة قضايا دولية أخرى. فلماذا هذا الوضع في ليبيا؟

ثانياً، يقول التقرير: "في إطار خريطة طريق، يرغب المكتب في دعم الشروع في محاكمة واحدة على الأقل أمام المحكمة الجنائية الدولية قبل نهاية عام 2025 على أن تعقبها محاكمات متعددة خلال المرحلة القضائية".

وهنا نستغرب لفرضية القيام بالمحاكمة الواحدة هذه من المحكمة الجنائية الدولية وكأنها تحصيل حاصل دون الإشارة إلى إمكانية قيام

القضاء الليبي الوطني بهذه المحاكمة في حال توفرت الظروف لذلك. وهل هذا يعني حسم أسماء المتهمين بعينهم من طرف المحكمة وأنه سيتم تقديمهم لهذه المحاكمة؟ لذا وجب توضيح ذلك أيضاً.

ثالثاً، يقول التقرير: ”تحدد خريطة الطريق أيضاً عدداً من الأنشطة لما بعد 2025 والتي يمكن الاضطلاع بها لتأمين تركة دعم إيجابية طويلة الأجل“. وقد نفهم هنا نية المحكمة الجنائية الدولية للاستمرار في عملها لسنوات مقبلة وكأن الاستراتيجية توحي بالاستمرار إلى ما لا نهاية. ونرى أن ذلك غير منطقي ويُخرج المحكمة عن الولاية الممنوحة لها وكأن دورها القيام ببناء القدرات، حيث لا توجد إشارة واضحة إن كانت ليبيا ترغب في ذلك أم لا.

كانت قضية المقابر الجماعية المكتشفة في ترهونة ولا تزال وستظل من أكبر الفظائع التي شهدتها ليبيا في العصر الحديث، ونأسف أنه وحتى الآن لم يتم الكشف عن جميع المتورطين في هذه القضية الشنيعة من قبل المحكمة الجنائية الدولية على الرغم من زيارات فريقها العديدة وكمّ الأدلة والبراهين المثبتة وتعاون مكتب النائب العام الليبي معه. ولكن حتى الآن، لم يتم إصدار أوامر بإلقاء القبض ضد جميع المتورطين وبالأخص الهاربين منهم خارج البلد على الرغم من إصدار مكتب النائب العام مذكرات اتهام وتوقيف ضدهم.

وما يؤسفنا حقاً – ونتمنى من السيد خان توضيحه فلعله مجرد لبس – أننا لاحظنا في هذا التقرير إسقاطاً كاملاً لذكر الجرائم المرتكبة في ترهونة كملف قيد التحقيق. فمثلاً لاحظنا في الفقرة 42 الخاصة بالتحقيقات في الجرائم ما بين عامي 2014 و 2020 أنه لا وجود لذكر التحقيق في جرائم المقابر الجماعية في ترهونة أو جرائم ترهونة كما كانت تُذكر سابقاً. وهذا أيضاً الحال في التقرير السادس والعشرين، في حين كانت جرائم ترهونة تُذكر منذ التقرير 19 حتى التقرير 25. كما أن السيد خان يقدمها في بياناته كأولوية، ولكنها في تقريره الأخير اختفت تماماً، في حين ذكر مجموعة من الجرائم قيد التحقيق بأسماء المدن ذات العلاقة ووصف أنواع الجرائم فيها، ولكن لا ذكر للتحقيق في جرائم ترهونة في خريطة طريقه أو استراتيجيته. فهل هذا يعني أن هذه القضية قد أُقفلت من قبل السيد خان وانتهى التحقيق فيها وتم التعرف على جميع المتورطين ومن دعمهم؟

نرجو التوضيح، لأنه في هذه الحالة نعتقد أن السيد خان إن لم يعط هذا الملف الأولوية القصوى كأقل تقدير ورغم كل الأدلة المتوفرة، فما جدوى بقاء ليبيا تحت وصاية هذه المحكمة في وجود جريمة بينة ومكتملة الأركان كهذه؟ ومع أننا نؤمن بأهمية القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ولكن الليبيين يسألون: ماذا قدمت لهم المحكمة وأين هي النتائج بعد 13 عاماً و 27 تقريراً وعشرات الزيارات ومئات الأدلة والقرائن؟ منذ 13 عاماً أو بعد 2011 تم وضع اسم واحد فقط وهذا الشخص قد قُتل. وعلينا أن ننتظر 14 عاماً للعام المقبل ولا ندري ما هي الأسماء التي ستخرج وكيف ستتم محاسبتهم. هذه أسئلة يطرحها كل الليبيين.

في حال كانت القضية الليبية وملفاتها معقدة لهذه الدرجة والأدلة التي تدين المتورطين صعبة المنال والفاعل دائماً عند المحكمة مبني للمجهول، فمن الأفضل توجيه جهودها ومواردها إذن لما هو أسهل وأوضح ومنقول صوتاً وصورة وبالبث المباشر. أنا عن غزة أتحدث، عن الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة وجرائم الحرب التي تُرتكب ولمدة 7 أشهر أمام أعين الجميع. العالم ينتظر من السيد خان أن يثبت جدوى هذه المحكمة وأن يتسم بالشجاعة وأن يصدر أوامر بإلقاء القبض على مجرمي قوات الاحتلال الإسرائيلي الذين يتبجحون ليلاً ونهاراً بجرائمهم وأعلنوا مراراً وتكراراً نيتهم علنا بإبادة الشعب الفلسطيني. لذا تطالبكم شعوب العالم والضمير الإنساني بالكشف عن المتورطين في مقبرة الأطفال الجماعية في غزة والمجاعة المفتعلة في القطاع والتطهير العرقي والإبادة الجماعية المرتكبة في محرقة القرن الحادي والعشرين، محرقة غزة. العالم يتساءل: ماذا ينتظر السيد خان؟ هل يحتاج إلى مزيد من الأدلة والقرائن؟ ألا يرى التهديدات المحتملة الآن على المدنيين في مدينة رفح والمجزرة المحتملة في أي وقت؟ الآن هو الاختبار الحقيقي للمحكمة الجنائية الدولية. فهل هي مسيسة أم حيادية ومستقلة؟ لأن مصداقيتها كانت دائماً محل تساؤل والآن أصبحت مصداقيتها على المحك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمدعي العام كريم خان للرد على بعض الأسئلة والتعليقات.

السيد خان (*تكلم بالإنكليزية*): إن فرصة الرد نعمة ونقمة، ولكنني أشكركم، سيدي الرئيس، رغم ذلك.

إذا تكرمتم علي فسأرد أولاً على صديقي وأخي، الممثل الدائم لليبيا، وأبدأ بما يتعلق بفترة ولايتي وما قلته في إحاطتي. وأعتقد أن من الواضح تماماً أن الإحالات إلى مجلس الأمن لا يمكن أن تكون قصة لا تنتهي. إنها ليست تحصيل حاصل أو ورقة توت نختبئ وراءها. فهي تتطلب التركيز لإثبات أن القانون، في عالم الواقع، يمكن أن يوفر ملاذاً لمن لا ملاذ لهم غالباً ويتعرضون لعوامل الكراهية أو الانقسام أو القبلية أو الطائفية أو التدخل الخارجي. وقد أدى ذلك إلى ظهور الخطة الاستراتيجية والتقرير الذي تم تقديمه للتو وهو خريطة طريق لكيفية اختتام مرحلة التحقيق. لقد حظيتُ بمكرمة كبيرة – وأنا ممتن جداً لوقت صديقي – بالتحدث مع صديقي هذا الصباح، وهو يدرك تماماً أن الاجتماع بين نائب المدعي العام والمحامي العام كان مثمراً وفعالاً وبأنني ملزم، بصفتي موظفاً في المحكمة، بقرارات قضائية معينة ولا يمكنني التكلم بشأن مسائل معينة وعن نشاطنا الكامل. بيد أنني قلت – وهو يعرف بالضبط ما أتكلم عنه – إن هناك نشاطاً بشأن عدد من ملفات القضايا خلال هذه الفترة. وأنا لا أضلل مجلس الأمن في التقرير عندما أقول كان هناك عمل بيّن وواضح في هذه الحالة.

وفيما يتعلق بمسألة الانتظار الإجباري، لا أحد – باستثناء الضحايا – يريد نتائج ملموسة أكثر من المحكمة. أنا أقبل أن العدالة الدولية والبنية الدولية تحت الحصار، وعلينا أن نثبت أن لها قيمة وأن لدينا قدرة على التحمل للمضي قدماً، حتى لو لم تكن الشمس مشرقة وحتى لو كانت هناك عاصفة من حولنا. وهذا هو بالضبط ما يفعله رجال ونساء المكتب. يستند هدف اختتام مرحلة التحقيق بحلول نهاية العام المقبل إلى ما وصلنا إليه وما فعلناه والنهج الجديد. بالطبع، إذا كان لدينا المزيد من الأشياء التي يمكنني الإعلان عنها فلن أنتظر، لكن بعض القضايا إما تخضع لأوامر قضائية أو تتطلب المزيد من التعاون من ليبيا. إننا لا نسابق الوقت، ولا نسابق الزمن لأي غرض غير جوهري.

وفيما يتعلق بالهدف من إجراءات التقاضي الأولية، ولأن هناك عملية برمتها، فإن الهدف هو ببساطة أننا نحاول تحسين قلم المحكمة والعمل معه أيضاً لتحسين التعقب وتنفيذ أوامر الاعتقال عبر مجموعة من الحالات. والأمل معقود على أن تبدأ إجراءات الدعاوى بحلول نهاية العام المقبل. والآن، ليس إنجاز ذلك من عدمه متوقفاً علي دون سواي. إنه يتطلب تضافر الدعم من المجلس، ومن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومن الدول الأطراف، وبطبيعة الحال من ليبيا نفسها، لأنه لا ينبغي لأحد بالطبع أن يهتم بالضحايا الليبيين أكثر من ليبيا. لذلك، فإن العمل معاً للوفاء بالتزام قانوني دولي فرضه مجلس الأمن في القرار 1970 (2011) هو إلى حد كبير أمر صعب للغاية. إنه ليس اختياراً إضافياً، إنه قانون ملزم بموجب الفصل السابع، ويتطلب التزامات معينة من حيث ذلك. وبطبيعة الحال، يمكن لأي طرف أو دولة بمفردها، في حالة البدء بإجراءات التقاضي الأولية، أن يقدم أي طعن في المقبولية.

لذلك، فيما يتعلق بالمواقع، نعم، لقد قلت علناً في هذه القاعة من طرابلس إنني زرت ترهونة، ونحن ننظر في مجموعة من الحالات. نحن نمضي قدماً، وإنني متفاعل جداً مع الآراء والمخاوف المشروعة للضحايا وأدركها تماماً وحقيقة أن الكثير من الناس في ليبيا، من الشرق والغرب ومن جميع فئات المجتمع، قد عانوا كثيراً لأسباب عديدة. وأعتقد أن لدينا الاستيعاب والفهم المتطور لإدراك جميع الدوافع، ولكنني مدفوع بنظام روما الأساسي والحاجة لا إلى مجرد الكلام، بل للتأكد من أن القانون ينطبق بمزيد من الفعالية – مدركاً أن القانون الدولي بعيد للغاية عن الكمال وأنه كان هناك تطبيق منقوص جداً للقانون على مدى عقود عديدة. إلا أن هذا ليس عذراً يُعفينا من القيام بالمزيد وتحسين العمل في ليبيا وأماكن أخرى. هذا هو ردي.

وفيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي، فقد سُررت جداً وأعربت عن امتناني لاهتمامه الكريم فيما يتعلق بالضغط

الذي يُمارس علي أو على المكتب أو المحكمة. وأود أن أطمئنه إلى أن ذلك لن يحملنا على تغيير رأينا، بالتهديدات الموجهة إلي شخصياً أو ضد المكتب بالتنحي أو التوقف والكف – سواء كان ذلك بأوامر من جانب الاتحاد الروسي بإلقاء القبض علي أو على مسؤولين منتخبين في المحكمة أو كان ذلك من جانب مسؤولين منتخبين آخرين في أي ولاية قضائية أخرى. إن من واجبنا أن ندافع عن العدالة وأن ندافع عن الضحايا، وأنا أدرك تماماً أن هناك قوى كبرى في هذه القاعة. هناك قوى كبرى تتمتع بالقوة والنفوذ، ونحن منظمة دولية وموظفون دوليون. ولدينا شيء يسمى القانون. وكل ما يمكنني فعله هو أن أقول إننا سنبقى واقفين بأفضل ما في وسعنا. سنقف ونطبق القانون بنزاهة واستقلالية. يتم الحكم علينا، إما من قبل القضاة إذا كانت هناك مذكرات اعتقال، أو من الله أو من التاريخ – وهذا ينطبق علي، بالطبع، بقدر ما ينطبق على أي شخص آخر. ولكننا لن نكف عما نفعله، وما من دولة تقف على الجانب الصحيح من التاريخ وهي وديعة لميثاق الأمم المتحدة ينبغي أن تشعر بأنها في مكانة متميزة لتلهو بميثاق الأمم المتحدة أو بالعمل الدولي للمحكمة الجنائية الدولية كما يحلو لها. وأرحب بالدعم من أي جهة، بما في ذلك الدعم الذي أعرب عنه ممثل الاتحاد الروسي. وآمل أن نتلقى المزيد من ذلك – لا تدخلاً في عمل المحكمة الجنائية الدولية.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأقول بضع كلمات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد خان على مزيد توضيحاته.

رفعت الجلسة الساعة 12/00.